بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علي من شاء من جزيل النعم
ووفق من اراد الى محجة الصواب بمحض الجود والكرم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
ببيان الشرع واحكامه • وعلى آله الذين جاهدوا
في الله حق جهاده • فوضح بهم طريق الدين بتبيينه
لاكافه ورفع اعلامه وبعد فيقول العبد الفقير
الخير حسن الشرنبلالي الحنفي عامله الله بلطفه
الخفي انه لما رايت الامام الزيلعي شارح الكنز
على الاطلاق من شهد بعلو قدره ورسوخه في
العلوم خصوصا اصول النقه وفروعه على آله
العرب والعجم بالاتفاق قد ذكر حكم مسئلة الكفالة
على التحقيق • وخطا صاحب الهداية والكافي
على ما ذكر ولم يكن بتوجيهه يليق • وقد مقالته
صاحب الدرر والغرر كما لا يرتضيه من يمارس
النقه وسبر • ورايت جل الشراح من اهل التحقيق
والدراية قد اولوا كلام الجوهر صاحب الهداية
بما ليوافق ما راه الامام الزيلعي ببدائع فتح القدير
ونهاية العناية الا ان بعضهم مشى على ظاهر
البيان • وتبعه الطرسوسي في تحاشيه الرد
على صاحب النهاية • استخرت الله سبحانه
وتعالى واثبته ما فتح به علي في ذلك المرام
وما الملهم للصواب في كلام ايتنا من متعلق وذلك

المقام قاصده ابتدك بمن الله الكريم الوهاب جزيل
الثواب • وبلوغ الامال وحصول المآب انه على
ذلك قدير • وبالاجابة جدير • وتتميمه لبسط
المقالة في تحقيق قابيل وتعليق الكفالة ربنا
عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير • ربنا
تولانا فنعم المولى ونعم النصير • قال في الدرر
والغرر اني لا اتضح الكفالة ان علقت بنحو اي بشرط
غير ملائم نحو ان هبت الريح وجاء المطر قال
في النهاية لا يصح التعليق مجردا الشرط كقوله
ان هبت الريح او جاء المطر الا انه تصح الكفالة
وتجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها
بالشرط لابطالها بالشروط الفاسدة كالطلاق
والعتاق تبعه صاحب الكافي • وقال
الزيلعي وهذا سهو فان الحكم فيه ان التعليق
لا يصح لانه يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو
علقه بدخول الدار ونحو مما ليس بملائم كما ذكر
قاضيخان وغيره • اقول قوله سهو خطاء
لان المذكور في الهداية لا اشتراط شبيهة • ان الكفالة
مما لا يبطل بالشروط الفاسدة والظاهر ان فيه
رواية بتوجيهه ان العهدة الشهيد بمثل مسئلة
هي ان العهدة الفاسدة زيادة الحقه ان يقيد خاصة صاحب
المال ان يتبعه المولى فلان رجل لصاحب المال
ان اعتقه المولى فما ضاع من دينك عليه فعلي

الكفالة ثم فرق لك هذه المسئلة دليل على ان تعليق
الكفالة بشرط غير متعارف فجايز انتهى ما قاله صاحب
الدرر والغرر اقول وبالله التوفيق ما نسبه الزيلعي
اليه سهو وما خطابه المصنف لزيلعي وما قاله المصنف
في الاستدلال على تخطية الزيلعي وما اليه به مدعاه
وما جعله من المسئلة دليلا فلي في ذلك نظر سادكره

الى الهداية وما حكم من اتباعها الكافي وما قاله الزيلعي ع

فاقول اما قوله قال في الهداية الماخوذ فاقول
ما قاله ليس مما ذهبنا اذهبي • ويجوز تعليق الكفالة
بالشروط مثل ان يقول لمديونك ايما يثبت فلانا او ما ذاب لك
عليه فعلي • وما عضدك فعلوي الاصل فيه قوله
تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم • والاجماع
على صحة فما ذا لترك فهو الاصل اذ يصح تعليقه بشرط
ملايم مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق كقوله اذا استحق
المبيع او لامكان الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن
البلد • وما ذكر من الشروط كقوله اذا هبت الريح
او جاء المطر وكذا اذا جعل احدهما اجلا الا انه
تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صحت
تعليقها بالشرط لا بطل الشروط الفاسدة كالخلابة
والعتاق انتهى **قوله للهداية** فاما لا يصح التعليق
بمجرد الشرط • كقوله اذا هبت الريح او جاء المطر
مسئلة مستقلة صرح فيها بنفي صحة تعليق الكفالة
بهبوب الريح ومجيء المطر ويلزم منه نفي جواز الكفالة
ولا يقال ان نفي جواز التعليق كما انه اذا جعل هبوب الريح

او نزول المطر اجلا لا يتقضي الاجل ولا تنقضي الكفالة
لانا نقول يكون ان يتقضي المجموع بانقضاء جزئيه فافترقا
انتفى التعليق انتفى الكفالة ولا كذلك نفي الكفالة الى
بهبوب الريح ان تكون مستغنية كانفا اجلها لانا لا نجا
المعلق بوقوع اذا التعليق يخرج العلة عن العلية ولا يحصل
عارض بعد انعقاد الكفالة بقوله كفلت فلا يلزم
من انتفاء العارض انتفاء معروضه كما في العناية وغيرها
ولذا قال في شرح النقاية وان علق الكفيل الكفالة
بمجرد الشرط اي بشرط غير ملايم فلا اي فلا تصح الكفالة
ولا يجب المال • وذكر شرح الهداية انا لكفالة لا تصح
فيما اذا علقت بهبوب او نزول المطر • وكذا ذكر في
خان ايضا انه لا يصير كفيلا انتهى ما ذكره شارح النقاية
ولهذا ايضا قلنا من لازم قول صاحب الهداية
مسئلة يحصل بهبوب الريح ومجيء المطر اجلا عن مسئلة
التعليق قوله • وكذا اذا جعل احدهما اجلا
الا انه تصح الكفالة • ويجب المال حالا انتهى تبقى
وكذا لا يصح التاجيل او المراد وكذا لا يتحقق التحمل
او المعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد التحمل
على طريقة الاستخدام كما ذكر سعد الجلبي وبه يندفع
الاشتباه الحاصل في معرفة فاعل لا يصح لتقدير قوله
وكذا اذا اجل • وليست مسئلة التعليق شاركة
لمسئلة التاجيل في صحة الكفالة كما صرح به في البحر
حيث قال انه قوله لانه يصح الكفالة انما يعود ه

اقول

الكفالة ثم تقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق
الكفالة بشرط غير متعارف جائز لما قاله صاحب
الدرر والغرر واقول وبالله التوفيق ما نسبه الزيلعي
انه سهو وما خطأ به المصنف الزيلعي وما قاله المصنف
في الاستدلال على تخطئة الزيلعي وما ايده به مدعاه
وما جعله من المسئلة دليلا في ذلك فقد ذكر
فاقول اما قوله قال في الهداية الى آخره فاقول
ما قاله ليس هو بارها اذ هي • ويجوز تعليق الكفالة
بالشروط مثل ان يقول لما بايعت فلانا او ما ذاب لك
عليه فعلي • وما غصبك فعلي وما اصل هذه قوله
تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم • والاجماع
على صحة ما قالوه ثم الاصل انه يصح تعليقه بشرط
ملايم مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق كقوله اذا استحق
المبيع او لامكان الاستيفاء منه كقوله اذا غاب عن
البلد • وما ذكر من الشرط كقوله اذا هبت الريح
او جاء المطر وكذا اذا جاء رأس الشهر او جاء الغد
تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صحت
تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق
والعتاق انتهى • فقول الهداية فاما لا يصح التعليق
بمجرد الشرط • كقوله اذا هبت الريح او جاء المطر
مسئلة مستقلة صرح فيها بنفي صحة تعليق الكفالة
بهبوب الريح ومجيء المطر ويلزم منه نفي جواز الكفالة
ولا يتأتى لاحد نفي جواز التعليق كما انه اذا جعل هبوب الريح

في الهداية وما تكلم به من اتباعها الكفالة وما قاله الزيلعي ٤

اقول

او نزول المطر اجلا لا ينتفي الاجل ولا تنتفي الكفالة
لانا نقول ليكن ان ينتفي المجموع بانتفاء جزئه فاذا
انتفى التعليق انتفى الكفل ولا كذلك في الكفالة المؤ
بهبوب الريح ان تكون مستثنية كانتفاء اجلها لانا لا نسلم
المعلق نوع اذا التعليق يخرج العلة عن العلية والاجل
عارض بعد انعقاد الكفالة بقوله كفلت فلا يلزم
من انتفاء العارض انتفاء معروضه كما في العناية وغيرها
ولذا قال في شرح النقاية وان علق كفيل الكفالة
بمجرد الشرط اي بشرط غير ملايم فلا يسقط الكفالة
ولا يجب المال • وذكر شرح الهداية انا لكفالة لا تصح
فيما اذا علقت بهبوب او نزول المطر • وكذا ذكر في
خزانة الاكمل انه لا يشير كفيلا انتهى ما ذكره شارح النقاية
وهذا اي ما قلناه من لزوم فصل صاحب الهداية
مسئلة بصل هبوب الريح ومجيء المطر اجلا عن مسئلة
التعليق بقوله • وكذا اذا جعل واحدا منها اجلا
الا انه تصح الكفالة • ويجب المال حالا انتهى يفهم
وكذا لا يصح التأجيل والمراد وكذا لا يتحقق التحميل
او المعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد التعليق
على طريقة الاستخدام كما ذكر استعدى جليي به يندفع
الاشتباه الحاصل في موقعه فاعلم لا يصح لما قدرنا في قوله
وكذا اذا جعل • وليست مسئلة التعليق شاركت
مسئلة التأجيل في صحة الكفالة كما صرح به في البحر
حيث قال انه قوله لانه يصح الكفالة انما يعود ه

الطرسوسي حيث قال ذكر الشيخ حافظ الدين وتصح تعليق الكفالة بشرط ملايم. المان قال ولا تصح بنحو ان هبت الريح. فتصح الكفالة ويحمل المال حالا انتهى جاء الاقصر اي رحمه الله قال هذه العبارة بعينها ثم قال ينبغي اذا كفل بالمال الى مجيء المطر او هبوب الريح تبطل الاجل. وصحتا الكفالة لانهما لينا من الاجال المعروفة بين التجار والكفالة تصح تعليقها بالشروط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق انتهى كلام الاقصر. اقول قابلة المطرسوسي ليست بشيء من لغة فيفرق بين التعليق والتاجيل كيف يتصور ذلك في التصنيف. ومن اين له ان الشيخ حافظ الدين بهذا الكلام الماني قال

وان كنت لا تدري فتلك مصيبة.

وان كنت تدري فالمصيبة اعظم

فالواجب من كلامه على كل فقيه مثل كلام الاقصر اني المذكور ان يعرفا لنظر عنه ولا يتبعه فيه ولا فيما اولى اخطا بل يتبع ما قاله الشيخ حافظ الدين بنية الكنز فانه الذي قاله الاقصر اي من زبدة المعدة وظاهر منادي غليته بالجدل وقلة العلم انتهى. قلت نعم الواجب اتباع صاحب الكنز لكن على ما اوله الاقصر اي اذا هو المسطور في اكثر نسخ الكنز. ومتى غليته جمع من الشراح بلم يتبع ذلك الا في نادر النسخ فوجا لحتير

اليها قاله الاقصر تبعا للمحققين والذي يظهر لي ان الاقصر رحمه الله تاد بسوء ناجيا لكن يحب ما وقع لابن الشيخ فانه الى ما يوافق لهل التحقيق ولم يصح تخطيته كما فعل الزيلعي وان كان مراد الزيلعي الاظهار الحق لا الاستعراض. فالذي يتبغي ان لا يعدل الامن جنس على ما بيناه. واما قوله اعني صاحب الدرر في تخطئتها لزيلعي اقول قوله سهو خطا لان المذكور في الهمادية والاسروشنية ان الكفالة مما لا يبطل بالشروط الفاسدة **فاقول** يلزم منه ان يكون ما قاله قبله متنا لا تصح بنحو ان هبت الريح او جاء المطر خطا لانه عين ما قاله الزيلعي وليس كذلك بل هو عين الصواب لما ذكرنا من التعول. وهذا ليس وجها للتخطية لما الزيلعي يقول ايضا بان الكفالة مما لا يبطل بالشروط الفاسدة وقد ذكره في شرح الكنز في محله وبتبعه انتا ايضا ولكن ليس الكلام هنا فيما اذا كفل بشرط ما اي شرط كان بل في شرط التعليق للحق به ولا موصلة اليه كما اذا هبت الريح فقول الزيلعي فيما اقبل لا تبطل الكفالة بالشروط الفاسدة يعني به الجملة لاطلاق الشرط كما قدمناه لكن يمكن ان في قوله نظرا لما ان ما قاله ليس في ظاهر الهداية والكافي كما ذكرناه. وليس نقلا لما هو التام فكان عمل المصنف ايضا اعني صاحب الدرر رحمه الله تعالى ان ينكر عبارة الكتابين على نحو ما ذكرنا ٦٥

واما قوله اعني صاحب الدرر فالظاهر ان فيه رموا بينين
فاقول هذا مبني على ما نقله عن الخانية والاشروسنية
وعلمت ما فيه وان المنازعة ليست في مطلق الشرط
فيما ادعاه من الظهور اشر ظاهر • واما قوله • ويؤيده
الى قوله الشهيد بنقل مسئلة هي ان العبد المأذون
اذا حجر عليه وخاف صاحب الدين ان يعتقه المولى
فقال المولى لصاحب الدين ان اعتقه المولى فانا ضامن
عليه صحت الكفالة فالقياس ان لا يسلم ذلك
ويقول ان هذه المسئلة مما شرطه متعارف كالو
قال انظر عن المضروب فقد رأى الاستيفاء بالعتق
كالغيبة عن المقر واما قوله ثم نقول هذه
المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف
جائز فاقول قد ظهر لك انها مما شرطه متعارف
بل قال الكمال في فتح القدير كما قدمناه • وفي
الخلاصة كذا بالفعل انه يحمل الكفالة جعلا
فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان
كان مشروطا فيها فالكفالة باطلة انتهى • وهذا
يفيد انها تبطل بالشروط الفاسدة اذا كانت في
صلبها التي مما قاله الكمال رحمه الله تعالى وهما
ما تيسر بعوننا الملك القدير والعاجز الحقير ثم
اني رأيت بهامش نسخة من الدرر والغرر ما يوافق
ما قلته معزوا للفاضل المرحوم حسن زاده ما صورته
اقول هذا التيسير باسقاط بعض كلام صاحب الهداية

فتدبر

فانه قال بعد قوله او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها
جعلا الا انه يصح الكفالة الى آخره فقوله كلامه صحته
الكفالة في صورة جعل واحد منها جعلا الا انه تصح الكفالة
الى آخره فقوله كلامه صحته الكفالة في صورة جعل كل
منها جعلا الا في صورة التعليق بهما ووجهه انا نقول
اليهما شرط فاسد كما مر جوابه والكفالة لا تبطل بالشرط
الفاسدة وهذا اصل مقرر عندهم ولا شك ان الكفالة
مما يصح تعليقها بالشرط في الجملة فهي لا تبطل بالشروط
الفاسدة لانها لا تبطل اذا علقت بالشروط الغير الملائمة
فان بطلانها حينئذ مما صرح به في كثير من الكتب
المعتبرة بل غير ذكر خلاف كما في خانية وغيرها الا ان
يقال لتأخر من لم يفهم كلام صاحب الهداية وعقل عن
معقل الاصل المقرر المذكور وظن ان مراد صاحب الهداية
ان الكفالة لا تصح تعليقها بالشرط لا تبطل اذا علقت
بالشروط الفاسدة ثم منهم من اعتقد صحة الكفالة
في هذه الصورة بناء على ما في النهاية ومنهم من
عرف بطلانها بمراجعته الى الكتب المعتبرة فخطأ
صاحب الهداية بناء على ما في خزانة من كلامه كالزيلعي بما
ذكرنا من ان البطلان بشرط فاسد شيء والبطلان
بالتعليق بشرط غير ملائم شيء آخر ولا تلازم بينهما فلله
در في الكتابين حيث ان الكفالة مما لا تبطل بالشروط الفاسدة
على اثنين بطلانا الكفالة بشرط غير ملائم روايتين مع ان الاول
مع ان التصريح بصحة الكفالة اذا علقت بشرط غير ملائم كما سيجيء

يتمم دلالة بنيتها فاسدة لدلالة بما في الكتابين من ان الكفالة
تتم لا بتطلب الشروط الفاسدة على انه يبطل الكفالة
بشرط غير ملائم روايتين من الغرائب سمعت ان التصريح بصحة
الكفالة اذا علقت بشرط غير ملائم موجود فيهما
واما نقله من الهندية والمنية فقد رد بما ذكرنا
الدخيرة بقوله • وعندي ان المسئلة المذكورة لا تصلح
دليلا لان المولى باعاقة العبد يضمن قيمته للغرماء
فهذا اضافة الضمان الى سبب لوجوب • وليس تعليق
على الحقيقة واضافة الضمان الى سبب لوجوب جائز
فيصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى
وايضا فعلى تقدير صحة كون هذه المسئلة دليلا على
ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز لا شك •
لا شك ان يصح التعليق فيها فلا يكون دليلا على ما نحن
من الكفاية من ان الكفالة صحيحة والشرط باطل بل يكون
رواية اخرى غيرهما فلا تعتمد عما انتهى وايضا فعلى
تقدير صحة كون هذه المسئلة دليلا على ان تعليق الكفالة
بشرط غير متعارف جائز لا شك ان يصح التعليق فيها
فلا يكون دليلا على ما نحن من الكفاية من ان الكفالة
صحيحة والشرط باطل بل يكون رواية اخرى غيرهما فلا تتم
متعاه انتهى وبهذا ما تيسر في هذا المقام بعون الملك
العلام • والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
التي تاليفه في اواسط شهر صفر سنة ست وعشرين والف
من الهجرة النبوية المحمدية على صاحبها افضل الصلاة

والسلام

والسلام • وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم • تمت الرسالة بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده
والله الموفق للصواب واليه
• المرجع والمآب
تمت
ت
الرسالة الثانية والثلاثين المنية المجددة بكيفية
تاليف العبد الفقير حسن الشرنبلالي الحنفي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه والمسلمين
من بركاته وبركات علومه
في الدنيا والاخرة
آمين يا رب
العالمين
آمين
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ائمة الشريعة المطهرة بفضله المزيد
ومن على من ورده مغترفا وصدره معترفا بتحصيل ما
يزيد اذا طلعة فجد في عزيمته وخلوص طويته على
جواهر بيت المجيد • فحلى بها جيد ذي فهم ثاقب
بفقه فريد • واشرقها الصلاة والزكا والسلام من
الملك الحميد • على رسوله المصطفى وحبيبه المجتبى

نهاية المخطوطة